واجلائهم عنها كما حصل لاخوانهم في الاحياء العربية التي أخضعت لاعادة التنظيم داخل الاسوار ، كمرحلة ثالثة . د ـــ انشاءات اسرائيلية جديدة ويتبعها اسكان يهودي واسع كمرحلة رابعة . هـ ـــ وازالة الحضارة والاسماء العربية عن هذه الاحيـــاء واستبدالها بالحضارة والاسماء اليهودية ، كمرحلة خامسة .

هذا بعض ما يستهدفه هذا المخطط الاسرائيلي الجديد لوسط القدس ، وهو جزء من المخطط التهويدي للمدينة المقدسة أرى فيه تهديدا خطيرا لتغيير معالم المدينـــة حضاريا وسكانيا ، وهو ما يتعارض وقرارات هيئة الامم ومجلس الامن ومنظمـــة اليونسكو ، وحقوق الانسان وميثاق جنيف لسنة ١٩٤٩ .

حادي وعشرون : **فك ونقل موتورات ومضخات محطات مياه عرب القدس** : وحتى محطات مياه عرب القدس لم تسلم من اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فقد قامت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي مؤخرا بفك ونقل جميع موتـــورات ومضخات المياه التابعه لامانة القدس فيخمس من محطاتها وربطت عرب القدس بشبكة المياه الخاصة ببلدية الاحتلال . كل محطة من هذه المحطات كانت تضم ما بين موتور وثلاثة ومثلها من المضخات ، وكانت بمجموعها تضخ قرابة أربعة آلاف متر مكعب من المياه يوميا . ان فك هذه الموتورات والمضخات ونقلها يشكل اعتداء متعدد الجوانب . فمن ناحية هو اعتداء سلب لممتلكات سلطة محلية مدنية ، ويخالف اتفاقيات جنيف ، ومن ناحية اخرى ، فهو اعتداء يربط عرب القدس بمياه بلدية الاحتلال الاسرائيلي ، ويشكل تغييرا اساسيا للوضع الراهن في القدس ، ويكرس عمليا ضم القدس لسلطات الاحتلال ، الامر الذي يعتبر مناقضا ومخالفا لقرارات الامم المتحدة رقمي ٦٧/٢٢٥٣ و٦٧/٢٢٥٤ وكذلك مناقضا ومخالفا لقرارات مجلس الامن الدولي ارقام ٦٨/٢٥٢ و٦٩/٢٦٧ و٧١/٢٩٨ . العملية حلقة اخرى من مخططات تهويد القدس ، ولها أبعاد ومضاعفات ترتبط ارتباطا وثيقا بأي حل سلمي منتظر التوصل اليه » .

ثاني وعشرون : **اعتداء سلطات الاحتلال الاسرائيلي على شركة كهرباء محـــافظة القدس وعلى حقوق امانة القدس فيها** : ومن بين الاعتداءات البارزة التي تساعد على تغيير الاوضاع في القدس ، الاعتداء الذي تعرضت له شركة كهرباء محافظة القـــدس مؤخرا ، واستهدف احلال بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية مكان امانة القدس العربية في الشركة ، مساهمة وتمثيلا في مجلس مدراء الشركة ، بموجب مراسيم تشريعية غير قانونية وتحت الضغط والارهاب .

وتوصلا لذلك ، فقد أصدرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي ، خلال السنتين الاخيرتين مرسومين مهدا لهذه الغاية هما :

الاول : مرسوم أصدره وزير العدل الاسرائيلي يعقوب س. شابيرا ، ونشره في مجلة الوقائع الاسرائيلية رقم ٢٦٠٧ الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ ، اسمه « مرسوم التنظيمات القانونية والادارية (أعضاء في مجلس مدراء لسنة ٥٧٣٠ ـــ ١٩٧٠ » استند بموجبه الى المادة (١١) من قانون اسرائيلي اسمه «قانون التنظيمات القانونية والادارية (نص موحد) لسنة ٥٧٣٠ ـــ ١٩٧١) » ، وامر ، استنادا الى الصلاحيات المخولة له بموجب ذلك القانون بضم عضوين يمثلان بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية ، الى مجلس مدراء شركة كهرباء محافظة القدس بدل الممثلين عن مجلس امانة القدس في نفس المجلس .

و**الثاني** : « وثيقة نقل اسهم » ، نقلت بموجبها حكومة اسرائيل ـــ (٦١٨٦) سهما التي تملكها أمانة القدس العربية في شركة كهرباء محافظة القدس ، نقلتها الى بلدية